



Education and Culture

موجز لدراسة الأثر البيئ



موجز لدراسة الأثر البيئي

أ. تمهيد

توضّح هذه الدراسة الأثر الذي يحدثه تمبوس TEMPUS - أحد برامج المجموعة الأوروبية، وهو مخصص لدعم عملية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في الدول الشريكة و التي تشمل كلا من دول شرق أوروبا ووسط اسيا (Tacis)¹، ودول غرب البلقان (CARDS) ودول إقليم حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال التعاون مع مؤسسات² الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية بشكل عام. وهذه المؤسسات تشمل المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد التعليم العالي وكذلك المنظمات والشركات التي لها علاقة بمنظومة التعليم العالي.

وتتناول هذه الدراسة الأثر المترتب عن مشاريع تمبوس من خلال عدد من اللقاءات واستطلاعات الرأي؛ كما تساعد على نشر المعلومات المتعلقة بإنجازات تمبوس حتى الآن في البلدان الشريكة؛ وتساهم أيضا في الحوار الجاري حاليا بخصوص استراتيجيات تمبوس للمستقبل.

وقد تم تقسيم الدول الشريكة إلى سبعة مناطق في هذه الدراسة حسب المنطقة، وقام بتنفيذ الدراسة سبعة فرق مختلفة يتكون كل منها من خبير من الاتحاد الأوروبي وخبير من المنطقة المعنية نفسها. والمناطق السبع هي:

- (1) الاتحاد الروسي
- (2) منطقة الدول المستقلة حديثا (NIS) الغربية: روسيا البيضاء ومولدافيا وأوكرانيا
- (3) منطقة القوقاز: أرمينيا وأذربيجان وجورجيا
- (4) وسط آسيا: كازاخستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان
- (5) المغرب العربي: الجزائر والمغرب وتونس
- (6) المشرق العربي: مصر والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية وسوريا
- (7) منطقة CARDS: ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود (مونتينيغرو) وكوسوفو³

وقد ساهم في هذه الدراسة أفراد عاديون وطلبة وأعضاء في هيئة التدريس ومنسقو مشاريع وعمداء كليات ورؤساء جامعات ونواب عمداء ومسؤولو علاقات دولية ورؤساء جامعات ونواب رؤساء جامعات ووزراء ووكلاء وزارة وممثلو الإدارات العامة والمدارس والبرلمانات، بالإضافة للعاملين في مكاتب تمبوس الوطنية. وقد استند الخبراء إلى النتائج المستخلصة من تقارير المشروع⁴ ونتائج متابعة زيارات المشاريع ونتائج الدراسات المختلفة⁵ ومواد مرجعية ونتائج من استطلاعات للرأي لعدد مناسب من المشاركين من معاهد ومؤسسات التعليم العالي والأفراد العاملين به والذين شاركوا في مشاريع تمبوس في الفترة ما بين عام 2000م إلى عام 2006م. هذا بالإضافة إلى نتائج مقابلات تمت في مؤسسات التعليم العالي ومع السلطات الوطنية لكل دولة شريكة.

¹ الاتحاد الروسي وروسيا البيضاء ومولدافيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان

² المؤسسات والمنظمات التي يمكنها المشاركة في برنامج تمبوس قد تكون من مؤسسات التعليم العالي أو غير ذلك من المؤسسات غير الأكاديمية مثل المنظمات غير الحكومية والشركات التجارية والصناعات المختلفة والسلطات العامة.

³ تخضع لإدارة مدنية دولية مؤقتة بناءً على قرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة رقم 1244 الصادر بتاريخ 10 يونيو 1999 ويُشار إليها أدناه فقط باسم كوسوفو

⁴ راجع الموقع <http://ec.europa.eu/education/programmes/tempus/countries/projects/>

⁵ استمرارية التعاون الدولي في مجال التعليم العالي والتدريب المهني، نوفمبر 2005، للمفوضية الأوروبية - المديرية العامة للتعليم والثقافة (<http://ec.europa.eu/education/programmes/tempus/doc/sustainreport.pdf>) ودراسة تمبوس للتعاون بين الجامعة والصناعة، موجز للدراسة، أبريل 2006، المفوضية الأوروبية - المديرية العامة للتعليم والثقافة (<http://ec.europa.eu/education/programmes/tempus/doc/studyexe06.pdf>).

ب. نبذة عن البرنامج

استمر برنامج تمبوس الأول من عام 1990م إلى عام 1994م. ثم تم تعديله وتجديده للفترة من 1994-1998م، ثم للفترة من 1998-2000م، ومرة أخرى للفترة من 2000-2006م. وجرت العادة على الإشارة إلى الفترات الزمنية هذه للبرنامج بالمسميات "تمبوس I"، "تمبوس II"، "تمبوس II bis" و "تمبوس III" على التوالي. وكانت الدولتان حديثنا العضوية، بلغاريا ورومانيا، من أولى البلدان التي استهدفتها البرنامج وشاركتا فيه حتى عام 2000م.

وتعتبر ألبانيا أول بلد اشترك في برنامج تمبوس الأصلي عام 1992م إذ كانت في برنامج Phare⁶ وتشارك الآن في تمبوس III ، ولحقت بها دول منطقة Tacis⁷ (الاتحاد الروسي ومنطقة NIS الغربية ومنطقة القوقاز وسط آسيا) في 1994م، كما انضمت جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة والبوسنة والهرسك في عامي 1996 و 1997م، وتلى ذلك بقية دول غرب البلقان فيما يُسمى ببرنامج CARDS⁸ في عامي 2000 و 2001م. وأخيرا انضمت دول إقليم حوض البحر الأبيض المتوسط الشريكة - فيما يُسمى ببرنامج MEDA⁹ - في عام 2002م.

ويعتبر برنامج تمبوس أساسا مبنيا من القاعدة العريضة إلى القمة من خلال الاستجابة المتلقاة بعد طلب الاقتراحات من مؤسسات ومعاهد التعليم العالي وهيئات التدريس بها، كما أنه يستهدف تحقيق أهداف سياسية واضحة في صورة الاتفاقيات المبرمة بين المفوضية من ناحية وبين الدول الشريكة من ناحية أخرى (أي الاستراتيجيات المشتركة واتفاقيات الشراكة والتعاون والبرامج التأشيرية طويلة الأمد وبرامج العمل السنوية).

ويتم الاتفاق على الأولويات الوطنية، بين المفوضية الأوروبية والدول الشريكة في برنامج تمبوس سنويا. بحيث يتمكن البرنامج من خدمة احتياجات الدول الشريكة باستراتيجيات خاصة لسياسات التعليم العالي. وقد تم الاتفاق على أولويات إقليمية كما حدث في دول البلقان الغربية عامي 2000 و 2001م في إطار معاهدة الاستقرار وعملية جراتز¹⁰.

ويؤدي هذا النظام إلى اختلاف في الأولويات بين مناطق CARDS و MEDA و TACIS، إلا أن بعض المواضيع المشتركة قد ظهرت بوضوح من خلال التخاطب مع الدول الشريكة. فالإصلاح الشامل للتعليم العالي لخلق مجتمعات تقوم على العلم والمعرفة والحرص على الجودة والالتزام بالمعايير الدولية والحاجة إلى تحسين التعليم العالي للإيفاء باحتياجات سوق العمل بشكل أفضل وعمليات بولونيا، تُعتبر جميعها على درجة بالغة من الأهمية في كل المناطق.

وتركز هذه الدراسة على الأثر العام على عمليات التجديد والتحديث في تلك المعاهد والمؤسسات، بما في ذلك التدريس والتدريب وأساليب الإدارة، وكذلك علاقات المؤسسات التعليمية بالعالم الخارجي والأثر الملحوظ على هيئة التدريس وعلى الطلبة والمؤهلات واحتمالات التوظيف، وأيضا المنظمات والشركات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالتعليم العالي والأنظمة عامة، مع التأكيد على أثر عملية بولونيا في الدول الشريكة.

ج. الأثر البيئي

ج.1 المشاركة

تأثر مستوى مشاركة البلاد الشريكة بعدة عوامل، سياسية واقتصادية وجغرافية في الغالب. على سبيل المثال، فإن الحظر الذي فرض من الاتحاد الأوروبي على دولة طاجيكستان لسنوات طويلة، أدى إلى أن المشاريع الموجودة هناك محدودة بعض الشيء. كما تختلف ميزانيات تمبوس السنوية بشكل كبير، من 5 ملايين يورو لميزانية صربيا السنوية إلى 1 مليون يورو لدولة أذربيجان وطبعاً لا يمكن مقارنة نظام التعليم العالي في الاتحاد الروسي مثلاً بمثيله في الأردن.

⁶ http://ec.europa.eu/enlargement/finacial_assistance/phare/index-en.htm

⁷ http://ec.europa.eu/external_relations/ceeca/index.htm

⁸ http://ec.europa.eu/external_relations/see/index.htm

⁹ http://ec.europa.eu/external_relations/med_mideast/intro/index.htm

¹⁰ <http://www.stabilitypact.org/>, http://www.see-educoop.net/portal/id_graz.htm

ويعتبر مستوى مشاركة تمبوس في الدول الشريكة قويا إلى حد ما في كل تلك الدول. ففي دول البلقان الغربية، شاركت كل الجامعات الحكومية في تمبوس بمعظم كلياتها والأفراد العاملين في هيئة التدريس بها في مراحل تمبوس المختلفة. وكان أعلى مستوى للمشاركة من بين هيئات التدريس من ألبانيا حيث درس 70 إلى 80% من الأكاديميين بالخارج عبر تمبوس. ويرجع السبب في ذلك إلى أن البرنامج يعمل هناك منذ 1992م.

وفي الاتحاد الروسي، شاركت أكثر من 250 جامعة ومؤسسة وشركة بكل مناطق الإدارة الفيدرالية الثمانية في برنامج تمبوس. إلا أنه - كما يحدث عادة في الدول الأخرى - كانت المشاركة في المناطق المركزية كبيرة مقارنة بالمناطق الأخرى.

وُعدّ مستويات المشاركة بشكل عام عالية في أوكرانيا، إذ شاركت نحو 150 مؤسسة، كما تعتبر المشاركة مناسبة في روسيا البيضاء ومولدافيا ومنطقة القوقاز ووسط آسيا، إلا أن القيود السياسية والاقتصادية في تلك الدول قد أدت إلى تقليص عدد المشاريع. ففي روسيا البيضاء، على سبيل المثال، ترى الجامعات أن عليها الاشتراك بشكل أقوى في البرنامج، ويجب التوضيح أن أسباب ضعف المشاركة يعزى إلى الميزانية المتاحة وجودة المعاهد المتقدمة بالطلب.

وقد لقي البرنامج تجاوبا عظيما من منطقة MEDA (حوض المتوسط). فقد احتفظت تلك البلاد دائما بروابط وثيقة مع الاتحاد الأوروبي في صورة علاقات متبادلة. ولم تشارك هذه البلاد في برامج التعاون، مثل تمبوس، كباقي الدول الأخرى الشريكة منذ البداية. وكان الطلب قويا في جولات التطبيق الأولى في عام 2002م، وبقي مستوى الطلب عاليا منذ تلك الأونة. إلا أن الوضع في الجزائر كان أقل قوة، فلم يشارك إلا عدد محدود من المؤسسات والمعاهد التعليمية في 2002م، ولكن سرعان ما تزايد الطلب لنفس المستويات التي شهدتها دول MEDA الأخرى بحلول 2003م. وخلال تلك المدة القصيرة من المشاركة في تمبوس، تحول دور المعاهد في دول MEDA بشكل ملحوظ، من التفاعل في المشاريع بسلبية إلى دور أكثر إيجابية وفعالية.

فيما يتعلق بالمؤسسات المشاركة، يبدو جليا أن تمبوس قد استهدفت الكليات المهنية للتعليم العالي، ولكن فقط في منطقة TACIS واقتصر على قطاعات محدودة للغاية (الزراعة والبيئة غالباً). وتشارك المعاهد الخاصة للتعليم العالي في تمبوس، إلا أنها حتى الآن تتركز في منطقة TACIS. ويعود ذلك في الأساس إلى وجود عدد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة منذ فترة طويلة، وقد شاركت في تمبوس المؤسسات الراسخة في نظام التعليم العالي. بيد أن هناك نماذج مميزة، في كافة المناطق، من معاهد التعليم العالي سواء الخاص منها أو العام.

وقد تبين من الدراسة ضرورة تعزيز مشاركة الجامعات الإقليمية والكليات المهنية، وأهمية دعمها في إعداد تطبيقات تتميز بجودة عالية. كما يجب تشجيع المشاريع المشتركة بين المؤسسات الخاصة والعام، إذ تعتبر هذه المشاريع المشتركة بمثابة منتدى للنقاش على مستوى المؤسسات وهو أمر تفنقر إليه الكثير من البلاد حاليا.

ج.2 إصلاح المؤسسات التعليمية والإصلاح الوطني ورفع القدرات

ورد في تقرير 1994-2001م¹¹ عن برنامج تمبوس السابقة في المجر وبولندا وبلغاريا ورومانيا أن "أفاقاً متباينة" أو ما يوصف بأنه "جزر الابتكار" وسط الإدارات التعليمية والكليات و/أو الجامعات نتيجة لتطبيق برنامج يعمل بأسلوب تدريجي يبدأ من القاعدة العريضة إلى القمة. إلا أن الصورة قد اختلفت كثيرا في عام 2006م. ولم يكن هذا نتيجة اختلاف البرنامج، بل لأن اليات الإصلاح الوطني قد دفعت السلطات القائمة على التربية والتعليم في تلك البلاد، بشكلٍ ما، إلى استعمال تمبوس كوسيلة للإصلاح. وتتواجد الآن علاقة وثيقة بين إجراءات العمل بأسلوب "من القاعدة العريضة إلى القمة" و"من القمة إلى القاعدة العريضة".

بينما تذكر التقارير¹² الوطنية في بولونيا، لعام 2003م، أن دور تمبوس قاصر فقط على تطوير ضمانات الجودة، فإن كافة تقارير عام 2005م (عدا تقرير وحيد¹³)، تبين دوراً أشمل يلعبه تمبوس في تطوير مجالات الإصلاح القانوني

¹¹ من الارتباط إلى الانخراط في برنامج تمبوس، جردً ومراجعة لنتائج المشاريع في المجر وبولندا وبلغاريا ورومانيا 1994-2001م، أبريل 2003، إيوا كولانوسكا، مؤسسة التدريب الأوروبية للمفوضية الأوروبية - المديرية العامة للتعليم والثقافة

¹² http://www.bologna-bergen2005.no/EN/national_impl/03NAT_REP.HTM و http://www.bologna-bergen2005.no/EN/national_impl/05NAT_REP.HTM

التشريعي، وتسهيل تنقل الطلبة والمدرّسين وأعضاء هيئة التدريس بشكل عام، والمشاركة في البعد الأوروبي للتعليم العالي، وترويج القوة الجاذبة لمجال التعليم العالي الأوروبي، وفي المنظومات التي تقوم على مراقبة تنفيذ عملية بولونيا.

وتوضّح برامج تمبوس للهيكلية والإجراءات المكتملة (SCM) عدة نماذج لهذه الظاهرة. ففي كل دولة من دول البلقان الغربية، تجد مشروعا واحدا على الأقل ترعاه الوزارة التي تدعم الجامعات للتوصية بالاعتماد على عملية بولونيا. وفي أوكرانيا، نجد أن الوزارة تشارك في ثلاثي برامج SCM. حتى الدول التي لم توقع بيان بولونيا تستعمل تمبوس لرفع مستوى الوعي بعملية بولونيا. وعلى سبيل المثال، تصنع برامج SCM مراكز معلومات وطنية عن اتفاقية بولونيا في جمهورية قرغيزستان وتوفير تقنيات التحسين لإعداد المقررات الدراسية.

إلا أنه مازال هناك اختلاف في الآراء فيما يتعلق بالسؤال: من يبدأ عمليات التجديد والتحديث والإصلاح في الدول الشريكة. فالدور الذي تلعبه وزارات التعليم والعلوم، ودعمها للجامعات ضمن عمليات التجديد والتحديث وإصلاح التعليم العالي يختلف من بلد لآخر. ويرجع ذلك إلى العلاقة الواضحة بالنظام السياسي في البلد المعنية؛ وإلى أن آليات الوزارات للتغيير ورغبتها فيه. وفي بعض البلاد، تبدأ الوزارات أعمال إصلاح التعليم العالي وتتولى أمورها، بينما تتبع الوزارات المعنية في بلاد أخرى طريقا متحفظا باتجاه التجديد والتحديث.

وذكر عدد كبير من المشاركين في الدراسة أن وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي هما المسؤولان عن صياغة سياسات التعليم العالي واستراتيجياته، بينما تعلن الجامعات أنها ليس لها إلا قدر ضئيل من التأثير على السياسات العامة. بيد أن عدد غير قليل من المشاركين (70%) من البلاد المختلفة يقول إن برنامج تمبوس قد ساعد في تحسين العلاقة بين الجامعات والوزارات المعنية.

وكان الدور الذي لعبه تمبوس، في كثير من الأحيان، أكبر من الإصلاحات الوطنية، وقد نجح البرنامج في تغيير المفاهيم والمواقف كما رفع مستوى المسؤولية في خدمات الجامعات؛ كما تم تعديل محتوى الدورات التعليمية وتجديدها وتطويرها، مع دعم تنقل المعلمين والطلبة، وتغيير العلاقات بينهم وبين الإدارة المركزية. وكان الأثر واضحا في دول البلقان الغربية وبلاد مثل مولدافيا، على سبيل المثال، حتى في الكليات والإدارات التعليمية التي لم تكن لها مشاركة مباشرة في مشاريع برنامج تمبوس. فقد انتفعت هذه الكليات والإدارات مما اكتسبه زملاؤهم من خبرات بائنتراكمهم في تمبوس، ولكن بأسلوب غير منهجي أو منظم، مما أدى إلى تباطؤ التطوير فيها عامة، خاصة وأنها كانت تعتمد على الاتصالات الشخصية والعفوية مع الزملاء، عوضاً عن منظومة العمل في إطار تمبوس.

ومع تسارع الخطى في الإصلاح الوطني، أصبحت جامعات تمبوس بمثابة جامعات نموذجية لإعداد عمليات التجديد والتحديث وتطويرها وتطبيقها عمليا على المستوى الوطني. وكان هذا هو الحال في الاتحاد الروسي وأوكرانيا ومولدافيا حيث أكدت السلطات الجامعية أن تجربة تمبوس قد أدت إلى رفع مكانة الجامعة بالاعتراف بأنها الأفضل في مجال تخصصها أو بانضمامها للهيئات المتخصصة التابعة لوزارة التعليم العالي.

وفي معظم البلاد، هناك علاقة تكامل وثيقة بين تمبوس والإصلاحات الهيكلية بالجامعات. وكثيرا ما تبدو العلاقة واضحة بين سياسات الجامعة وأولويات التعاون مع تمبوس والعكس.

أما في منطقة المغرب العربي فقد أكدت الجامعات أن تمبوس له أثر بارز في عمليات التحديث والتجديد، مثل تقديم دستور جديد للجامعة وتغيير العلاقة بين المديرية والإدارة المركزية والكليات وتحسين الإدارة بصفة عامة وإشراك الشباب من الأكاديميين وغير الأكاديميين والطلبة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الجامعة.

كما ذكرت معظم سلطات الجامعات أن البرنامج كان له أكبر الأثر في زيادة فاعلية إدارة الجامعة وجعلها تتميز بالكفاءة والمهنية والشفافية، وفي توفير خدمات تعليمية أفضل؛ كما أكد أكثر من 85% من المشاركين في الدراسة أن تمبوس كان له أثر طيب في تجديد وتحديث الإدارة. ويبدو أن هذا الأثر كان أبرز وأقوى في منطقة TACIS (خاصة في منطقة NIS الغربية)، بينما كان أثر البرنامج أقل من المتوقع في منطقة CARDS، كما يبدو أن أثره كان ضئيلا لا يكاد يُذكر في منطقة وسط آسيا. أما أثر البرنامج في منطقة MEDA فهو في زيادة مضطردة.

¹³ على الرغم من أن هذا لم يرد ذكره تحديدا في التقرير الوطني لعام 2005، فقد ساهم تمبوس بشكل قوي في تطوير التعليم العالي في روسيا بتمويل تنقل ما يربو على 7200 معلم روسي وعضو من أعضاء هيئة التدريس إلى دول الاتحاد الأوروبي مع تركيز أكثر من 30% من هذه التقلات تحديدا في إدارة الجامعات والدراسات الأوروبية واللغات الحديثة والتربية والتعليم وتدريب المعلمين. ويُعتبر تمبوس الأداة الأساسية لعملية بولونيا في أولويات تطوير الأنظمة في التعليم العالي بالاتحاد الروسي لعام 2004م.

وهناك ما يفسر الأثر الضعيف على أساليب إدارة الجامعات في منطقة CARDS، فكلليات المنطقة تتمتع بكيان مستقل؛ وبالتالي، فإن الخدمات على مستوى الكلية والجامعة تقدم على نفس المستوى. وفي الأعوام الأخيرة الماضية، دأب تمبوس على دعم التغييرات على مستوى المؤسسات التعليمية، وخاصةً باتجاه الجامعات المترابطة المتكاملة التي تحدد واجبات ومسؤوليات الأقسام المختلفة بالجامعة مع تحديد واضح لأنواع الخدمات التي تُقدم على مستوى الجامعة وتلك التي يتم التعامل معها على مستوى الجامعة. وقد ساعد هذا على إرساء الأساس لإعمال الإصلاح المتأزررة لأساليب إدارة الجامعة.

وفي وسط آسيا، بدأ تمبوس عملية التجديد والتحديث في الجامعات؛ وفي معظم الحالات، كان تمبوس أداة التغيير الوحيدة. ويُعتبر تأثير تمبوس في تزايد مع تمويل المزيد من المشاريع، إلا أن التجديد والتحديث يمكن القول بأنه في مرحلة مبكرة جداً ويصرّ صانعو القرار على استمرار الدعم.

أما في منطقة القوقاز فتختلف الصورة بسبب التغييرات السياسية وميزانيات تمبوس المحدودة هناك. وفي المنطقة كلها، بشكل عام، كان من الصعب بلوغ العدد المناسب من المشاريع في أرجاء البلاد لأن الميزانيات كانت دائماً محدودة للغاية. كما أن دولاً مثل جورجيا شهدت تغييرات سياسية عظيمة في الأعوام القليلة الماضية. وتتوجه المؤسسات التي تشارك في تجربة تمبوس نحو الإصلاح بسهولة أكبر، كما أن هناك وعي أكبر بمواضيع الإصلاح وبيئة التعليم العالي الأوروبية وعملية بولونيا. بيد أن التغييرات التي جرت في إدارة الجامعات تقوم غالباً على أساس القرارات السياسية على المستوى الوطني عوضاً عن العمليات الجارية داخل الجامعات نفسها، ويظهر تأثير تمبوس غالباً في المحتوى الدراسي وإعداد هيئة التدريس وتطويرها بدلاً من عمليات الإدارة نفسها.

وفي العديد من الدول، مهدّ تمبوس الطريق لتغيير القوانين السارية. فالقوانين في سوريا حالياً يجري تعديلها للسماح بالتدريس بلغات غير العربية. وجاء هذا كنتيجة مباشرة لأربعة برامج ماجستير من الجيل الأول لمشاريع تمبوس هناك. ومن ناحية أخرى، فالسلطات التعليمية لم تعتمد البرامج الأكاديمية التي تم تأسيسها في إطار تمبوس نظراً لاختلاف هيكلية الدورات التعليمية وأقسامها المختلفة. إلا أن هذه العملية تعتبر عملية تدريجية تتم خطوة تلو أخرى. وبالطبع فإن الجيل الأول من المشاريع لم ينته إلا في أواخر 2005م.

وكان من النتائج التي جاء بها تقييم نصف العام لبرنامج تمبوس III في 2003م هو ضرورة الترويج لأهمية البرنامج وأثره، على مستوى السلطات الوطنية¹⁴، وهذا ما يجري تطبيقه حالياً. وكان من أهم نتائج دراسة التأثير هذه، في كل المناطق، هو توضيح التقدير الإيجابي الهائل الذي يبديه كافة القائمين على برنامج تمبوس: من وزراء وسلطات جامعية ومحاضرين إلى هيئة الإدارة والطلبة، على السواء. وتوزع النتائج على الإدارة العامة للمنطقة والمنظمات غير الحكومية وجامعات أخرى، وكذلك على الممارسين المتخصصين.

وربما يكون هناك مجال للبرنامج لتقديم المزيد للاستفادة من النتائج التي تم تحقيقها والبناء عليها. فيجب أن يكون نشر النتائج في المؤسسات التعليمية المختلفة منظمًا بدقة ولا يُترك للأفراد كي ينظمونه. ويتعين على الجامعات إيجاد الأساليب المناسبة لتحفيز الأفراد والفرق التي شاركت في المشاريع لمتابعة العمل في الأنشطة الأخرى التي تتم على مستوى المؤسسات أو المستوى الوطني. وبعد نشر النتائج، يجب العمل على تحسين ترسيخها.

وحظي أعضاء هيئات التدريس المستفيدين من تمبوس بفرص أكبر للتطوير الذاتي من زملائهم الذين لم يشاركوا في البرنامج. وتبدو مزايا المشاركة في تمبوس واضحة جلية في كافة التقارير الإقليمية وتشمل هذه المزايا: أساليب تدريس أفضل وأحدث وروابط أفضل بين أساليب الدراسة في الدولة الشريكة وبين أساليب الاتحاد الأوروبي ودراية أكبر بأنظمة التعليم بالاتحاد الأوروبي وثقة أكبر بمعرفة المعلم ومؤهلاته بشكل عام، الخ. وفي بعض المناطق أيضاً، وضعت سهولة تنقل العاملين في سياقها الأشمل وهو أنشطة تطوير العاملين وقدراتهم، بما في ذلك الإدارة والقائمين بأعمال المساعدة والدعم. وغالباً يبقى أعضاء هيئة التدريس هذه في جامعتهم (حوالي 90% عامة) وهم على استعداد واضح للمساهمة في التطوير فيما بعد ذلك. وهناك الآن نتائج راسخة، تتعدى الأمثلة الفردية لأشخاص انتفعوا من تمبوس وتمّ ترشيحهم للجان تعمل على صياغة القوانين الجديدة، ولتمثيل مجموعات متابعة بولونيا، ورواد عمليات التقييم الذاتي داخل الجامعات وما إلى ذلك. وبشكل عام، فقد لقي برنامج تسهيل تنقل العاملين نجاحاً باهراً.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التطوير الذاتي الذي يتم من خلال تمبوس لا يؤدي بشكل تلقائي إلى ترقيات وظيفية داخل المؤسسة التعليمية المعنية، وقد يولد الكثير من الغيرة بين الأكاديميين؛ بيد أنه مع التنفيذ التدريجي لمنظومة ضمان الجودة، تتلاشى مقاومة التغيير ببطء مقارنةً بالأعوام السابقة. ويجب أن يبني البرنامج على النتائج التي حققها، وتقع المسؤولية على

¹⁴ http://ec.europa.eu/dgs/education_culture/evalreports/education/2003/tempusiii-int/tempusIIIintsum_en.pdf

عاتق المؤسسة التعليمية للتأكد من الاستفادة من خبرات هؤلاء. كما يجب تشجيع المؤسسات التعليمية المختلفة على إنشاء نظام أكثر دقة لمشاركة الخبرات بداخلها لتحقيق "أرباح" من استثمارات تمبوس المبذولة.

ج.3 التعليم والأساليب والتدويل وضمان الجودة

يدرك الجميع أن تمبوس لعب دوراً كبيراً في التأثير على أنشطة إعداد المناهج وتطويرها بالمؤسسات التعليمية المختلفة، سواءً كان ذلك بتجديد المناهج القائمة أو بابتكار دراسات ومؤهلات جديدة تماماً. وهناك أثر إيجابي كبير للغاية في الدول الشريكة "القديمة"، غير أنه أقل أثراً في منطقة MEDA – إلا أنه حتى هنا فهو أثر بالغ باعتبار أن مشاركة تلك المنطقة في البرنامج جاءت مؤخراً.

ويغطي تمبوس مجالات جديدة، فقد ابتكرت المشاريع المختلفة دراسات ومؤهلات جديدة حديثة متطورة داخل المؤسسات التعليمية نفسها، وبذلك فقد بدأت عملية الدمج في المنظومة الأكاديمية الأوروبية. وظهرت دورات تعليمية جديدة، ومعها أساليب وتقنيات جديدة، وبذلك ارتفعت مستويات الجودة والأداء. ولذا، فقد تميّزت لكونها من ثمار برنامج تمبوس في هذا المجال. ولا تزال هناك عقبات، في بعض المناطق، فيما يتعلق بطرح مناهج جديدة، غالباً بسبب إجراءات تنظيمية من الحكومة، وتضطر المشاريع إلى اللجوء إلى حلول أخرى بديلة، مثل دمج المناهج الجديدة ضمن برامج الدراسة القائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تحجيم المبادرة في بعض الحالات.

وبالمشاركة في برنامج تمبوس، تكتسب الكليات والإدارات التعليمية المختلفة صيتاً طيباً وترتفع مكانتها، الأمر الذي يؤدي إلى رواج أقوى لتلك المؤسسات التعليمية. والكثير من الكليات يتحدث عن ارتفاع في عدد الطلبة نتيجة لتقديم المناهج الجديدة، خاصة في منطقة CARDS ومنطقة NIS الغربية والاتحاد الأوروبي.

وكان لبرنامج تمبوس أثراً قوياً في الاعتراف الدولي بالكليات. إذ يوفر تمبوس الفرصة لتمهيد الطريق لتأسيس علاقات شراكة قوية متشعبة، سواء على الصعيد الإقليمي أو مع الاتحاد الأوروبي. وكثيراً ما تكون الاتصالات على المستوى الفردي، خاصة في إطار علاقات التنقل الشخصي، إلا أنه – في بعض المؤسسات التعليمية – ارتقت العلاقات إلى مستوى المؤسسات. والجدير بالذكر أن الدراسات والمؤهلات التعليمية الراسخة المشتركة، بين عدة مؤسسات تعليمية، مازالت نادرة إلى حد كبير، ويعود هذا في الغالب إلى عدم توافق البرامج الدراسية وأساليب رصد النتائج واللغات المستعملة.

وقد ساعدت مشاركة المؤسسات في تمبوس على تقوية الوعي فيها باحتياج الجامعات إلى المزيد من المرونة واللامركزية والاحتراف التجاري والتدريب المهني. إلا أن المناهج التي يتم إعدادها في إطار تمبوس لا تخضع لمراجعة دقيقة فيما يتعلق بمشايها مع احتياجات سوق العمل. ومن أسباب هذا أنه، في كثير من الحالات، تشهد الصناعة والتجارة في الدول الشريكة عملية تجديد وتحديث قوية، أو تحتاج إلى التجديد والتحديث؛ وبالتالي، فمن الصعب تعديل ما تقدمه الجامعات لتلبية احتياجات سوق العمل، كما يعود ذلك جزئياً إلى ضعف الخطاب المنظم الدقيق مع سوق العمل؛ كما يعود، في بعض الحالات، إلى رغبة الكليات إلى الإبقاء على "الوضع الراهن" داخل المؤسسات الأكاديمية وعدم "إحداث القلاقل". وتبين الدراسة أنه يمكن معالجة هذا القصور بتوثيق علاقات أقوى بين الجامعة وعالم الأعمال والتجارة.

وتبتكر بعض المشاريع أساليب جديدة وتكلف الطلبة بالمزيد من العمل الميداني (تشمل فترات عمل في الشركات التجارية)؛ وتقوم هذه بنقصيل برامجها الدراسية بشكل أكبر للإيفاء باحتياجات سوق العمل، إلا أنها تواجه مشكلة أخرى. إذ أن تغيير الأساليب وابتكار أدوات مختلفة للتقييم وتنظيم دراسات أكثر عملية يتطلب موارد وإمكانات بشرية ومالية وتقنية قد لا تتوفر لدى الكثير من المؤسسات التعليمية حالياً. وهكذا، فإنه حتى إذا زاد إقبال الطلبة على التسجيل، ليس لدى بعض الكليات السعة الكافية لقبولهم، أو يتعين عليها انتقاء الخيارات، الأمر الذي قد يكون له أثر سلبي على جودة تلك الدورات التعليمية.

بالنسبة لموضوع ضمان الجودة، لم يلعب تمبوس إلا دوراً محدوداً على مستوى الأنظمة. فكما ورد أعلاه، كثيراً ما يصبح الموظفون الذين شاركوا في البرنامج رواد تقييم الطرق والأساليب في إداراتهم التعليمية وكلياتهم. وتعمل معظم الدول الشريكة التي صادقت على اتفاقية بولونيا على إعداد إجراءات رسمية لتحقيق ضمان الجودة على مستوى الكلية نتيجة دور تمبوس الفعال. إلا أن التطبيق المنظم في الأوساط التعليمية مع مشاركة منظمة من الطلبة ومع مراقبة دقيقة للموضوع، أمور لم يتم إنجازها بعد. أما في دول تمبوس الأخرى، فقد بدأ العمل بنظام ضمان الجودة بمستوى معين، من خلال برنامج تمبوس؛ أو على الأقل، فقد أصبح ضمان الجودة موضع مناقشة. وفي كل البلاد، تعتبر الجامعات هذا الموضوع نقطة أساسية هامة لتطوير التعليم العالي في المستقبل.

على الرغم من أن تمبوس لم يلعب إلا دوراً محدوداً في ضمان جودة الأساليب التعليمية، تبدو النتائج أفضل وأقوى في تقييم المناهج بفضل مشاريع تمبوس. وفي بعض المناطق، ورد ذكر ضمان الجودة وعمليات مراقبة المناهج بصفتها حاجة من الحاجات الماسة، وتناولتها الكليات في نقاشات جدية. أما في تلك الكليات حيث تتواجد فيها عمليات مراقبة المناهج وضمان الجودة، ذكرت سلطات الكلية أنها تحسنت بفضل مشاريع تمبوس.

ج. 4 الطلبة

أقبل الطلبة على البرنامج بإيجابية عالية، سواء الذين شاركوا بشكل مباشر في التنقل في إطار مشاريع تطوير المناهج أو الذين انضموا للبرامج الدراسية الجديدة أو المطورة.

ويختار الطلبة برامج الدراسة إما لأنها تتميز بتوجه مهني في المجال المعني (كما هو الحال غالباً في مواضيع التدريس أو الهندسة)، أو لأن البرنامج يتيح لهم فرصاً أقوى في سوق العمل، أو لأن هناك فرصاً لقضاء فترات دراسية خارج البلاد و/أو فترات عمل فعلية ضمن الدورة الدراسية، أو لأنهم سمعوا من زملائهم الطلبة أن المعلمين يتميزون بالصراحة والنشاط والتفاعل الحيوي مع الطلبة (ويولي أولئك اهتماماً كبيراً لصيت الكلية وسمعتها).

ويصعب تقدير دور تمبوس فيما يتعلق بتأهيل الطالب للعمل والتوظيف. ويعود هذا أساساً إلى عدم اعتماد الجامعات، في كثير من الأحيان، على آليات متابعة الطلبة وافتقادها لخطاب منظم مع سوق العلم. إلا أن الإحصاءات تبين أن نصف عدد الطلبة الذين شاركوا في تمبوس يعتقدون أن البرنامج قد حسن من تأهيلهم للعمل والتوظيف. ولا يوجد دليل مؤكد نظراً لأن الموضوع يتوقف على مجال الدراسة وعلاقة المناهج باحتياجات سوق العمل وديناميكية الكليات ذاتها.

ويُعتبر تسهيل تنقل الطلبة من الأليات الهامة في تمبوس. ويؤكد الطلبة أنهم قد استفادوا فعلاً من احتكاكهم بأساليب ومبادئ التعليم في الاتحاد الأوروبي وفي بيئات ثقافية غير معروفة لهم. وقد خلق برنامج التنقل إدراكاً جديداً ومفاهيم جديدة، وشعر الطلبة باستقلال أكبر في الدراسة، ويقول أعضاء هيئة التدريس حديثي السن إن خبرتهم في التعليم العالي في بعض دول الاتحاد الأوروبي قد شجعهم كثيراً لاختيار العمل الأكاديمي؛ كما شجعهم، في حالات كثيرة، على دراسة الدكتوراه. وبهذا، يلعب تمبوس دوراً حقيقياً بارزاً في بناء جيل جديد من المعلمين.

بيد أنه، على مرّ السنين، كان من المحبذ أن تُستغل الفرص التي منحها تمبوس لتنقل الطلبة الجامعيين وطلبة الدراسات العليا، بأعداد أكبر، خاصةً (على سبيل المثال لا الحصر) في منطقة MEDA ووسط آسيا. وفي المؤسسات التعليمية التي يرتادها الطلبة في بلادهم أيضاً، يبدو أن برنامج التنقل يُدار على مستوى الإدارات التعليمية، ولم ينجح فعلاً في تشجيع المؤسسات على تعزيز خدماتها الطلابية. وينطبق هذا على تكليف الطلبة بفترات عمل في الشركات في بلادهم. إلا أنه في بعض الأحيان يقوم الطلبة بإيجاد أماكن العمل لتلك الفترات بأنفسهم، أو يعتمد كل منهم على معلمه واتصالاته الخاصة بسوق العمل. ولا يحتفظ إلا القليل من الجامعات بقواعد معلومات، وكثيراً ما تعتمد على خريجين أو دارسين سابقين بالجامعة يعملون الآن في عالم الصناعة. وعلى الرغم من أن بعض الجامعات قد أسّس مراكز توظيف أو خدمات الطلاب، لم تستغل كل الجامعات تمبوس لتعزيز أو تنظيم الخطاب مع عالم الصناعة؛ وكما ذكرنا أعلاه، فإن لهذا أيضاً دور في تماشي المناهج مع احتياجات سوق العمل واحتمالات توظيف الطلبة. وبالطبع، فإن هذه الصورة تختلف من منطقة لأخرى، وتحقق منطقة TACIS أفضل النتائج هنا، بينما تحصد منطقة CARDS أضعفها. وهناك المزيد من المعلومات والتفاصيل في التقارير.

ج. 5 متابعة الدراسة

تفاوتت النتائج المتعلقة بالدور الذي لعبه تمبوس على استئناف الدراسة والتعلم مدى الحياة. وتتميز كليات منطقة TACIS بأن لها أكبر عدد من الاستراتيجيات القائمة بالفعل لاستئناف الدراسة، تليها منطقة MEDA ثم منطقة CARDS. إلا أنه في منطقة CARDS، كان كل مشروع لاستئناف الدراسة أو كسب المهارات ناجحاً وفعالاً للغاية. إذ شاركت الفئات المستهدفة بقوة وحيوية بالغة، مع استمرار التدريب الذي ساهم (في عدد من الحالات) في تعديل القوانين التي تحكم المجال المعني. بيد أن هذه المشاريع التي حظيت بالنجاح الباهر لم تفلح في دفع عجلة التغيير لسياسات استئناف الدراسة على المستوى الوطني، أساساً بسبب القيود الاقتصادية؛ وعلى الرغم من أن هذه النماذج تعمل على تشجيع التفكير التجاري داخل الوسط الأكاديمي، فإن إمكانات الجامعات محدودة فيما يتعلق بإعداد خدمات التدريب.

د. توصيات

يؤكد كل شخص ساهم في برنامج تمبوس للدول الشريكة أن هذا البرنامج من أهم، إن لم يكن أهم أدوات دعم الإصلاح في التعليم العالي. وكان المشاركون في الدراسة صريحون بالنسبة لنقاط القوة في البرنامج، وبالنسبة لنقاط الضعف، كما ذكروا بعض التوصيات للمرحلة الحالية ولبرنامج آخر يحل محل الحالي في المستقبل. وتتفاوت هذه التوصيات وتختلف من بلد لآخر ومن شخص لآخر، إذ يتوقف الأمر على الوضع السياسي والاقتصادي في البلد والوظيفة التي يشغلها الشخص الذي يذكر تلك التوصيات، وتغطي هذه الجوانب العملية للبرنامج وكذلك النقاط التي يجب التعامل معها من سياساته.

حوار السياسات مع البلاد الشريكة يُعتبر من الوسائل الفعّالة لضمان أن البرنامج يتماشى مع احتياجات البلاد الشريكة. وقد يكون تحليل التوصيات التي وردت في هذه الدراسة، وأخذها بعين الاعتبار، بمثابة أداة إضافية لتحسين البرنامج بدقة أكبر.

يجب الاهتمام بالأولويات الوطنية، كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية لنظام التعليم العالي في البلاد الشريكة المختلفة. وكثيراً ما تبدو الأولويات الوطنية وكأنها من إعداد سلطات التعليم العالي، بدون استشارة فعلية من المؤسسات التعليمية، أو تبدو وكأنها قد صيغت لتطابق تطورات الاتحاد الأوروبي. وبينما تشجع هذه الابتكار وتيسر التعاون الدولي، يجب أن نحرص على تجنب المشاريع التي صُممت حصرياً حسب رغبات ومصالح المنظمات والهيئات والمؤسسات الأوروبية الغربية العامة والخاصة.

يجب أن نراجع **المناهج المقررة** في إطار تمبوس بشكل دقيق منظم مقارنةً باحتياجات سوق العمل. كما يجب أن نركز مشاريع تمبوس بدرجة أكبر على تأهيل الطالب للعمل والتوظيف ودعم الجامعات كي تعتمد آليات لمتابعة الطلبة وتقييم أداءهم في سوق العمل. ويجب أن يكون هناك خطاب منظم مع عالم الصناعة لترتيب فترات عمل في الشركات للطلبة، كما يجب أن تكون هناك خدمات استشارية لتحسين المستقبل المهني للطلبة.

وإضافة إلى هذا، يُعتبر تركيز تمبوس بالنسبة لإعداد المناهج أكبر بالنسبة للنماذج الأكاديمية عنه في النماذج المهنية، ومن النتائج المترتبة على هذا أنه لن يدخل أي طلبة سوق العمل بعد أول دورة دراسية لهم.

ويجب أن يُبذل المزيد من الجهد في **تسهيل نقل درجات الطالب، على الصعيدين الوطني والدولي.** ويجب أن يصاحب ذلك تحليل للمناهج القائمة حالياً في أي منطقة بعينها مع الحرص على توافق هذه المقررات كي تسمح بمرور أكبر وتعاون إقليمي أكبر. وفي الوقت ذاته، قد يُحبذ توفير المزيد من المعلومات الأكثر دقة عن نظام تحويل الدرجات الأوروبي (ECTS) على وجه الخصوص، وعن عملية بولونيا بشكل عام.

لعب تمبوس دوراً بارزاً في رفع مستوى الوعي وبدء أعمال التقييم داخل الإدارات التعليمية والكليات، إلا أن تأثير البرنامج على مستوى الأنظمة مازال محدوداً. فيجب أن يقدم تمبوس المزيد من الدعم لتسهيل التنفيذ المنظم لعمليات ضمان الجودة.

يجب توثيق وتعزيز العلاقات وشبكات الارتباطات المتبادلة مع الشركات ومنظمات ومؤسسات سوق العمل. ويجب أن تأخذ شبكات الارتباط بعين الاعتبار رؤية صانعي القرار الذين لهم تأثير على توفير دراسات جودة عالية (بما في ذلك ضمان الجودة) بالإضافة إلى دمج الطلبة في سوق العمل حتى يتمكن من تطوير المناهج بشكل أفضل مع تعديلها حسب الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. كما يجب تشجيع العلاقات بين الجامعة والشركات. ويجب أيضاً تحسين الروابط مع سوق العمل، فيما يتعلق بصلة الدراسة بسوق العمل وردود فعل السوق ودعمه للجامعة وإيجاد الطرق السليمة والتي يمكنها الاستمرار لتقديم الخدمات ومتابعة الدراسة على المدى البعيد.

مازال تنقل الأساتذة من المواضيع التي يجب تشجيعها. وتبين كل التقارير الإقليمية مزايا تسهيل تنقل المعلمين: أساليب عمل أفضل وأكثر تطوراً وابتكاراً، وتوثيق العلاقات والروابط بين أساليب التدريس في الدول الشريكة وفي الاتحاد الأوروبي، ورفع الوعي بخصوص أنظمة التعليم الغربية، ورفع مستوى الثقة في معرفة المدرسين ودرابنتهم، ومؤهلات أعلى بشكل عام، وهكذا. كما أنه، في بعض المناطق، يُنظر إلى تنقل المعلمين في سياق شامل لأنشطة تطوير مهارات العاملين بما في ذلك موظفي الإدارة والدعم.

هذا، كما يجب إعطاء الأولوية لتسهيل تنقل الطلبة. ويعني هذا أيضاً توسيع مشاريع تنقل الطلبة الموجودة حالياً، أو إضافة موضوع تنقل الطلبة كجزئية قوية جديدة في المشاريع التي لا تشمل تنقل الطلبة حالياً. ويجب أن يصبح تنقل الطلبة بالسفر إلى الدول الشريكة جذاباً ميسراً لأن تلك الدول لا تقبل إلا عدداً محدوداً من الطلبة الأجانب، غالباً للدراسات العليا أو لفترات العمل التابعة للدراسة وفي قطاع محدد. ولا تُقبل فترات الدراسة بالخارج، عادةً، بشكل تلقائي ميسراً، عندما يعود الطلبة إلى وطنهم. وبالتالي، يجب بذل المزيد من الجهد نحو الاعتراف المتبادل بدراسة الطلبة في جامعات أخرى، لتشجيع الالتزام بمبادئ ECTS خاصةً ومعايير بولونيا عامةً. كما يجب تشجيع الدورات التعليمية والدراسية المشتركة. وتُنظم بعض

الدراسات المشتركة في إطار تمبوس بالفعل، إلا أن هناك الكثير من العراقيل التي تواجه عملية تنظيم المزيد من الدراسات المشتركة حالياً (وسائل مقارنة برامج الدراسة والدرجات والشهادات وضمانات الجودة والقوانين). ويجب أن يتعامل أي برنامج يحل محل تمبوس مع هذه العراقيل التي تقف في وجه تنقل الطلبة.

يجب **تطبيق** نتائج تمبوس التي تم تحقيقها. فيجب أن يكون نشر النتائج في المؤسسات التعليمية المختلفة منظماً بدقة ولا يُترك للأفراد كي ينظمونه. ويتعين على الجامعات إيجاد الأساليب المناسبة لتحفيز الأفراد والفرق التي شاركت في المشاريع لمتابعة العمل في الأنشطة الأخرى التي تتم على مستوى المؤسسات أو المستوى الوطني.

يجب أن يتلقى برنامج تمبوس المزيد من التمويل. فعلى الرغم من أن أهداف برنامج تمبوس تُعتبر طموحة إلى حد كبير، إلا أن ميزانية تمبوس الفعلية أقل من ما يلزم لتحقيق كل تلك الأهداف. فإذا قيل إن الدور الذي يلعبه تمبوس فعلاً محدود، ففي الكثير من الحالات نجد أن هناك عامل مالي منع تنفيذ البرنامج بشكل كامل. وقد اقترح صانعو القرار طريقتين مختلفتين لتوزيع الميزانية: الأولى تدعو إلى إنفاق مبالغ صغيرة تُوزع على مشاريع عديدة صغيرة، بينما تدعو الثانية إلى تكثيف المشاريع داخل مؤسسة واحدة أو عدد محدود من المؤسسات التعليمية، مع متابعة التمويل لمدة تتجاوز الحد الأقصى الفعلي الذي يبلغ 3 سنوات.

يجب ألا تُنسى الأبحاث في برنامج تمبوس الجديد. فعلى الرغم من إقرار صانعي القرار بأنه ربما تكون هناك موانع قانونية لإضافة أنشطة الأبحاث في مشاريع تمبوس، فقد أُصرِّحوا على تأكيد أهمية الأبحاث في مجال التعليم العالي. وفي الحقيقة، فإن الفصل بين أنشطة التعليم والأبحاث إنما هو مختلق مصطنع فقط؛ وفي الكثير من الأحيان، يتشابك الاثنان حتى يصبح الفصل الذي يفرضه تمبوس مفتعلاً إلى حد ما.

وهناك المزيد من التوصيات التي وردت في الدراسة، إما لمنطقة معينة على وجه الخصوص، أو بشكل أكثر شمولاً. وندعو القارئ لمطالعة التقرير الشامل (Overall Report) للمزيد من التفاصيل.